أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية على تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية

The impact of applying accounting disclosure according to international accounting standards on improving financial performance in commercial banks

خالدي رشيدة*
جامعة الشهيد حمه لخضر (الوادي)، khaldi-rachida@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام : 2025/10/31 تاريخ القبول: 2025/12/16 تاريخ النشر: 2025/12/27

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية على تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في سرد مختلف الأدبيات النظرية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وخلصت الدراسة في الأخير إلى أن تطبيق الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية في البنوك التجارية من شأنه أن يساهم في تحسين الأداء المالي للبنوك من جهتين من جهة تحسين القوائم المالية للمؤسسات المتعاملة مع البنوك والتي من شأنها ان تعطي صورة صادقة وموثوقة عن القوائم المالية للمؤسسة التي يحتاجها البنك لاتخاذ قراراته، ومن جهة تطبيق الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية من شأنه ان يزيد من فعالية وكفاءة البنوك التجارية من خلال ربطه الفعال مع العالم الخارجي ومن خلاله تحسين الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: افصاح محاسبي، معايير محاسبة دولية؛ بنوك تجارية؛ أداء مالي؛ كفاءة؛ فعالية.

الترميز الاقتصادي **JEL**: M41، F53.

Abstract :

This study aimed to identify the impact of the application of accounting disclosure in accordance with international accounting standards on improving financial performance in commercial banks, where the descriptive approach was relied upon in listing the various theoretical literature related to the variables of the study. In commercial banks, it would contribute to improving the financial performance of banks from two sides, on the one hand, improving the financial statements of institutions dealing with banks, which would give a true and reliable picture of the financial statements of the institution that the bank needs to make its decisions, and on the one hand, applying accounting disclosure in commercial banks from It would increase the effectiveness and efficiency of commercial banks by effectively linking it with the outside world and through it improving financial performance.

Keywords: Accounting disclosure, accounting standards, commercial banks, financial performance , efficiency, effectiveness.

JEL Classification Codes : M41 ،F53.

* المؤلف المرسل

تمهيد:

حتمت العولمة في الوقت الحالي على المؤسسات بمختلف أنواعها العمل في ظروف معينة بغية الوصول إلى مصاف التجارة العالمية والاندماج فيها، وذلك بغية عرض سلعها وخدماتها في الأسواق العالمية، وبالإضافة إلى الرغبة في الاندماج في التجارة العالمية هناك ظروف أخرى تحتم على المؤسسات العمل في مناخ مضغوط من بينها التطورات الاقتصادية الحاصلة في الآونة الأخيرة والمنافسة بين الشركات في البلد ذاته، كل هذا يصعب من عمل مسيري هذه المؤسسات.

والبنوك التجارية كغيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى لديها تغيرات اقتصادية كبيرة وظروف عمل تصعب من عمل القائمين على التسيير مثل ظهور منافس قوي في السوق، قلة عدد المتعاملين مع البنك وفقد الثقة في البنوك نظرا للمشاكل التي تتعرض لها بعض البنوك العالمية وسوء تفسير القوائم المالية للبنك من قبل المستخدمين، وهنا يأتي دور المحاسب الذي يعتبر الملجأ الوحيد لمسيري البنوك للاعتماد عليه في توفير المعلومات الضرورية والملائمة والموثوقة وذلك بهدف تحسين رؤية أصحاب المصالح في البنك ومساعدتهم على اتخاذ قرارات سليمة تفيد مصلحة البنك والمجتمع المالي ككل.

في هذا الصدد يعتبر الإفصاح المحاسبي من بين أسهل الطرق التي تساعد المحاسب على العمل في جو منظم وواضح وسليم خاصة الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية لما يتسم به من صفات وعمليات من شأنها أن تساعد المحاسب على أداء مهامه ووصول البنك إلى الكفاءة والفعالية المطلوبة منه.

ومن هنا نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

- **كيف يمكن أن يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية على تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية؟**

وللإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة على المحاور التالية:

- ✓ الإفصاح المحاسبي للبنوك التجارية وفق معايير المحاسبة الدولية؛
- ✓ الأداء المالي في البنوك الجزائرية؛
- ✓ واقع الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية في البنوك الجزائرية ودوره في تحسين الأداء المالي.

المحور الأول: الإفصاح المحاسبي للبنوك التجارية وفق معايير المحاسبة الدولية

يعد مبدأ الإفصاح من المبادئ المهمة والأساسية التي حظيت باهتمام كبير من قبل الراغبين بالأسواق المالية من المؤسسات الاستثمارية والبنوك المحلية والعالمية، كما تهتم أيضا الإدارة التنفيذية للشركات المساهمة والجهات القانونية والرقابية على المستويين المحلي والدولي، وحيث أن الالتزام بمعيار الإفصاح من العوامل التي تؤدي إلى رفع أداء كفاءة الأسواق المالية وتقوية ثقة المستثمرين.

أولا: مفهوم الإفصاح المحاسبي.

يستخدم مصطلح الإفصاح في المحاسبة ليعبر عن عملية تقديم المعلومات اللازمة للوحدات الاقتصادية للأشخاص والأعضاء التي لها مصالح حالية ومستقبلية لتلك الوحدات، ويمكن تعريفه كما يلي:

- ✓ يعرفه أمين السيد أحمد لطفي بأنه: "اتاحة المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية والتي بنتظر أن تؤثر على القرارات الاستثمارية المستخدم المؤهل للتقارير المالية، والتي تؤدي لإنتظام العمل في الأسواق بالشكل الأحسن[1].
- ✓ يعرفه محمد مبروك أبو زيد "عملية اتاحة المعلومات المالية والاقتصادية للأطراف المعنية مهما كانت هذه المعلومات كمية أو غير كمية في قوائم تدعى القوائم المالية أو في الهوامش والجداول والملاحظات في الوقت الملائم مما يجعل القوائم الماليةموثوقة وجيدة لمستخدميها الخارجيين والتي ليس لها سلطة الكشف على دفاتر وسجلات المؤسسة[2].
- ✓ يعرفه أحمد زغدار، محمد سفير بأنه: "يعد الإفصاح إعلام متخذي القرارات بالمعلومات الهامة بهدف ترشيد عملية اتخاذ القرار والاستفادة من الموارد بكفاءة وفعالية"[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن لنا أن نقدم التعريف التالي كتعريف إجرائي للإفصاح المحاسبي على أنه: "الإفصاح المحاسبي يعني شمولية التقارير المالية على جميع المعلومات الضرورية واللازمة لإعطاء مستخدميها صورة واضحة وحقيقية عن الوضعية المحاسبية".

ثانيا: أهمية الإفصاح المحاسبي.

تظهر أهمية الإفصاح من خلال أهميته للأطراف المستخدمه له وذلك على النحو التالي[4]:

1. **بالنسبة للمستثمر:** تكمن أهمية الإفصاح في تحفيز اهتمامه بالأوراق المالية، انطلاقا من المعلومات الموزعة من خلال القوائم المالية والتقارير، التي تعدها إدارة المنشأة، مما يضمن له توقع أحداث واقعية عن العائد الذي يمكن أن يدره عليه هذه الأوراق المالية، هذا ما يساعده على اتخاذ قرار الاستثمار في الشركة المهتم بالاستثمار فيها، وفق أسس صحيحة بعيدا على الشائعات والمضاربات، وبذلك يوفر الإفصاح حماية المستثمرين، وبالتالي تحسين صورة المؤسسة لتكتسب سمعة حسنة من حيث النزاهة والموضوعية في البورصة المسجلة فيها.
2. **بالنسبة للسوق المالية:** يسهل الإفصاح من احداث الجو الاستثماري الحسن والجيد خال من جميع اساليب التضارب والغش والاحتيال بين المسيرين والمساهمين وهذا ما يعزز الثقة في الأسواق المالية، كما أنه يقلل من التقلبات الحادة لأسعار الأوراق المالية في السوق المالي، إذ يوفر المعلومات الكافية بشكل ملائم وكافي.

إذا الإفصاح المحاسبي من العناصر الجوهرية لخلق الشفافية والموضوعية لرفع كفاءة الاستثمار في الأوراق المالية، وذلك من خلال نشر المعلومات المحاسبية والمالية بصورة منتظمة للمستثمرين، لأن المعلومات المحاسبية تعد المصدر الرئيسي في هيكل الأسعار في الأوراق المالية.

ثالثا: أنواع الإفصاح المحاسبي.

يتنوع الإفصاح المحاسبي تبعا لاختلاف الأهداف منه من خلال ما يلي:

1. **الإفصاح الكامل:** يعني تغطية القوائم المالية لكافة المعلومات التي يحتاجها المستخدم المالي أو أي قارئ للتقارير المالية، وجاؤ التركيز على أهمية الإفصاح الكامل من قيمة القوائم المالية كمرجع أساسي يستند عليه في عمليات اتخاذ القرارات، حيث يجب أن لا يشمل الإفصاح على الوقائع والحقائق الاقتصادية إلى غاية الفترة المحاسبية بل يشمل الحقائق اللاحقة لتاريخ اقفال التقارير المالية التي تؤثر بشكل واضح ومباشر على مستخدمي القوائم المالية.
2. **الإفصاح العادل:** يركز الافصاح العادل المحاسبي بتوازن المعلومات المفصح عنها والتي يحتاجها المستخدم المالي، إذ لا يجب ترجيه مصلحة فئة معينة على فئة أخرى في اعداد التقارير المالية وذلك من علال التوازن في مراعاة مصالح جميع الأطراف بشكل عادل ومتوازن.
3. **الإفصاح الكافي:** يعني الإفصاح الكافي توفير الحد الأدنى من المعلومات الضرورية التي يحتجها الأطراف المستخدمة للقوام المالية، مع مراعاة أن تعريف الحجم الأدنى للافصاح غير واضح بشكل واضح، إذ يختلف على حسب النقائص بدرجة أولى كونه يؤثر تأثيرا واضح في عملية اتخاذ القرار ناهيك على أنه يأتي مع الخبرة التي يحملها المستفيد[5].
4. **الإفصاح الملائم:** هو إفصاح يهتم بحاجة مستخدمي المعلمات وظروف المؤسسة وطبيعة النشاط المؤسسة، كما أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن البيانات المالية بل يجب أن تكون ذات منفعة وقيمة بالنسبة للقرارات التي يتخذها المستخدمين للقوائم المالية حيث تتناسب مع نشاط المؤسسة وبيئتها
5. **الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):** يقصد به الإفصاح على البيانات اللازمة لغرض اتخاذ القرارات كالإفصاح عن التوقعات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في التقارير المالية، الإفصاح على الإنفاق الرأسمالي الحالي والمتوقع ومصادر تمويلية، حيث يلاحظ أن هذا الإفصاح من قدرته إقاف اللجوء إلى مصادر المعلومات الداخلية للحصول على البيانات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الأطراف على حساب أخرى.
6. **الإفصاح الوقائي:** هذا النوع من الإفصاح أساسه الإفصاح على التقارير المالية حيث تكون موثوقة لأصحاب القرار والهدف الرئيسي له حماية المجتمع المالي (المستثمر العادي) القادر على استخدام المعلومات لهذا يجب أن تكون البيانات ذات موثوقية وعلى درجة عالية من الموضوعية، حيث يتفق الإفصاح الوقائي مع الإفصاح الكامل في لأن كلاهما يفصحان على المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين[6].

في الواقع عمليا وبعيد على أي نوع من التحيز يجب الإفصاح عن كل المعلومات بشكل موضوعي من خلال التقارير المالية الأساسية وبدون تبني وجهة نظر معينة.

رابعا: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي.

تعتبر مقومات الإفصاح المحاسبي المحددات التي تجعل البيانات المالية ذات موثوقية وفائدة سواء داخل المنشأة أو خارجها فيما يلي[7]:

1. تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية:

يعتبر تحديد المستخدم للبيانات المحاسبية من غرضه معرفة أو تحديد الخصائص الواجب توفرها في البيانات المالية من حيث الشكل والمضمون لأن مستخدمي المعلومات المحاسبية لهم مستويات مختلفة في قراءة المعلومات ولهذا كان يجب إعداد المعلومات من خلال إعداد تقرير واحد وفق نماذج مختلفة من الاحتياجات أو إصدار تقرير مالي واحد لعدة أغراض حيث يلبي احتياجات المستخدمين الذين من المحتمل وجودهم، حيث أن هذين النموذجين من الصعب تحقيقها فلذلك من الأحسن إعداد نموذج من المفترض أن يلبي حاجات مستخدمين معينين من بين تلك الفئات وجعله محورا أساسيا في تحديد أهداف الإفصاح بتولية المعلومة اللازمة للملاك الحاليين والملاك المحتملين والدائمين.

2. تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:

يعتبر تحديد أهداف استخدام البيانات المحاسبية من شأنه أن يحقق خاصية الملائمة بحيث يستفيد مستخدمي المعلومات المالية من المعلومة وتعطيهم القدرة على التنبؤ وتساعدهم في عملية اتخاذ القرارات.

حيث أنه على الرغم من أن المعلومات المالية لا يمكن لها أن تفي بكافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات إلا أنه هناك احتياجات يشترك فيها كل هؤلاء المستخدمين للبيانات المالية التي تفي باحتياجات المستثمرين الذين يتحملون مخاطر رأس المال، كما أنها سوف تفي أيضا بمعظم احتياجات المستخدمين الآخرين.

وتقع مسؤولية إعداد وعرض البيانات المالية للمؤسسة بصفة أساسية على إدارتها، حيث أن الإدارة تهتم أيضا بالبيانات المالية التي تحتويها الملعومات المالية رغم أنه بتوفر لها الحصول على معلومات مالية وإدارية إضافية تساعدها على أداء وظائفها الرئيسية في مجالات التخطيط والتسيير والرقابة واتخاذ القرارات، حيث تعتبر الإدارة قادرة على تحديد شكل ومضمون تلك البيانات الإضافية بحيث تفي باحتياجاتها الخاصة من المعلومات ويعتبر التقرير على مثل تلك المعلومات الإضافية خارجا عن نطاق هذا الإطار ومع ذلك فالبيانات المالية المنشورة تعتمد أساسا على المعلومات التي تستخدمها الإدارة عن المركز المالي وتقييم الأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة.

3. تحديد طبيعة المعلومة الواجب الإفصاح عنها:

حاليا فإنه يتم الإفصاح على القوائم المالية التقليدية للمؤسسة وهي:

- قائمة المركز المالي؛
- قائمة الدخل؛
- قائمة الأرباح المحتجزة؛
- قائمة التغيرات في المركز المالي؛
- معلومات أساسية ترفق في الملاحظات.

تجدر الإشارة في نهاية هذا المحور إلى أنه على المجتمع المالي التركيز على نوعية المعلومة المالية التي تقوم المؤسسة بالافصاح عنها بدلا من التركيز على كميات المعلومات التي تم الإفصاح عنها، أي الجودة أهم من الكمية.

المحور الثاني: الأداء المالي في البنوك الجزائرية

يعتبر الأداء المالي المقياس الذي يتم قياس به مدى قدرة المؤسسة على الوصول إلى الأهداف المرجوة منه، حيث أنه من المفاهيم الحديصة التي زاد الاهتمام بها في السنوات الأخيرة.

أولا: مفهوم الأداء المالي:

ترجم الأداء المالي التعريف الضيق لأداء المؤسسات بصفة عامة، حيث يستعمل المؤشرات مالية والنسب المالية لقياس مدى وصول المؤسسة لأهدافها المنشودة وهو الراعي الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسات ويساهم في توفير الموارد المالية وتوريد المؤسسة بفرص استثمارية مختلفة في مختلف ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم[8].

حيث يعرف الأداء المالي بأنه: مدى تحقيق المنشأة لهامش أمان من خلال استطاعتها على المواجهة والتصدي للمخاطر وتحدي الصعاب المالية مما يزيل عنها حالة العجز والعسر المالي[9].

كما أن الأداء المالي يمكن القول أنه عبارة عن خليط من الكفاءة والفعالية معا[10].

ويعرف أيضا الأداء المالي على أنه مدى قدرة المؤسسة على استغلال مواردها ومصادرها استغلالا أمثل من حيث جميع الاستخدات سواء الاستخدامات ذات الأجل الطويل والاستخدامات ذات الأجل القصير من اجل تكوين الثروة[11].

يعرف أيضا انه مدى مساهمة الأنشطة في احداث القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المتوفرة من خلال بلوغ الأهداف المالية والتشغيلية بأقل تكاليف[12].

وكما يرى ميلتون فريدمان أن الأداء المالي يقف على قدرة البنك استغلال موارده استغلال أمثل وتحقيق أقصى عائد ممكن[13].

وأيضا يعرف على مدى تحقيق الايرادات والمكتسبات في المؤسسة حيث أن الايرادات تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية بينما تعني المكتسبات قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة سابقا من اجل مكافئة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة[14].

ثانيا: أهمية الأداء المالي:

يمكن تلخيص أهمية الأداء المالي في العناصر التالية[15]:

- ❖ تقييم ربحية المؤسسة وهدفها تعظيم مكانة المؤسسة وتطبير ثروة المساهمين؛
- ❖ تقييم سيولة المؤسسة يغية مساعدة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها؛
- ❖ تقييم التطور الحاصل في المؤسسة والهدف من هذا هو دراسة كيفية توزيع المؤسسة لمصادرها المالية واستثماراتها؛
- ❖ تقييم توزيعات المؤسسة وذلك لعرفة سياسة المؤسسة التي تستخدمها في توزيع الأرباح؛
- ❖ تقييم تطور حجم المؤسسة حيث أن هذا التقييم يعطي للمؤسسة مجموعة من المميزات ذات الأبعاد الاقتصادية والمالية بالإضافة إلى انه يحسن القدرة الكلية لها.

ثالثا: أهداف الأداء المالي

هناك عدة أهداف للأداء المالي أهمها:

1. التوازن المالي:

يعتبر الهدف التي ترمي إليه الوظيفة المالية وذلك لأنه يمس باستقرار المؤسسة المالي ويمثل في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الدائم والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به، وخلال الفترة المالية يجب التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها.

2. الربحية والمردودية:

تعني الربحية حوصلة عدد كبير من السياسات والقرارا، حيث تقيس مدى فاعلية وكفاءة إدارة المؤسسة في توليد الأرباح فهي تعبر عن العلاقة التي تربط الأرباح برقم الأعمال في المؤسسة وهدف المؤسسة من قياس الربحية هو بالأساس تقدير قدرة المشروع على الكسب ومدى كفايته في تحقيق الأرباح الصافية من النشاط العادي الذي تمارسه المؤسسة، كما أن المردودية من بين الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسة جاهدة إلى تحقيقها وتسخير جميع الموارد للوصول إليها فهي بمثابة هدف أساسي وكلي للمؤسسة.

المردودية كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل التي تستخدمها المؤسسة على تحقيق النتيجة، وهته الوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في الرأس المال الاقتصادي الذي يعكس المردودية الاقتصادية والرأس المال الخاص الذي يعكس المردودية المالية فحسب نوع النتيجة ولوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية، لكن الاهتمام الأكبر للمؤسسة ينصب على المردودية المالية والمردودية الاقتصادية.

3. السيولة وتوازن الهيكل المالي:

تقيس السيولة في المؤشرات المالية قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل، أي مدى قدرتها على تحويل الأصول المتداولة التي يقصد بها المخزونات والقيم القابلة للتحقيق إلى أموال جاهزة بسرعة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يؤدي بالمؤسسة إلى عدم القدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات ويقيس هذا المتغير قدرة أصول الشركة المتداولة على تغطية الخصوم المتداولة.

أما توازن الهيكل المالي للمؤسسة يعني أن الموارد الدائمة للمؤسسة تغطي الاستخدامات الثابتة والأصول المتداولة تغطي الموارد قصيرة الأجل، وهذا كله من اجل ضمان حقوق المقرضين وعدم وقوع المؤسسة في حالة عسر المالي (العجز المالي) أي أن التكلفة المالية تلعب دورا مهما في التخصيص الأمثل للموارد المالية[16].

رابعا: مكونات الأداء المالي

تعتبر مكونات الأداء المالي ثلاث مكونات هي الكفاءة والفعالية والجودة ويمكن أن نوجزها في التالي[17]:

– الكفاءة: عرف j Ruffier 1996 الكفاءة لنظام إنتاجي بأنها مستوى المقدرة والاستعداد على تجميع الموارد البشرية وغير البشرية من أجل إنتاج منتج مادي أو خدمي يفي بالغرض، كما عرفها Malo et Mathè 2000على أنها حسن استخدام الموارد المسخرة للحصول على أحسن النتائج أو تعظيم الكميات المحصل عليها انطلاقا من الكميات الموجودة من الموارد المستهلكة من أجل إنتاج محدد.

نلاحظ أن هذين التعريفين قدما ربطا تقنيا بين المدخرات والمخرجات أي الربط الرياضي بين المدخلات والمخرجات في تعريف الكفاءة على أنها النسبة بين الجهد والوسائل الكلية المستخدمة في النشاط من جهة وفي الاستخدام الفعلي الذي يطلق عليه قيمة الاستخدام من جهة أخرى – .وتعبر الكفاءة عن الاستخدام العقلاني والرشيد في المفاضلة بين البدائل، واختيار أفضلها الذي يقلل التكاليف أو يعظم العائد إلى أقصى درجة، ويكون ذلك عند اختيار منهج عملي واضح للوصول إلى هدف معين، إذن الكفاءة بهذا المعنى تعني القيام بالعمل بأفضل طريقة ممكنة من حيث التكلفة والوقت والربحية

أما الكفاءة المصرفية: تعتبر المؤسسة المصرفية ذات كفاءة إذا استطاعت أن تستغل مواردها المتوفرة بأفضل استغلال وبتحقيق عوائد عالية وبأقل هدر ممكن أي التحكم الجيد في الطاقة المادية والبشرية هذا من جهة، وتحقيق الحجم الأمثل والأكمل وتقديمها لمجموعة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى.

– الفعالية: إن دراسة برنارد عن العلاقة بين توجهات الأعضاء وأهدافهم التي يسعون إلى تحقيقها من انضمامهم إلى منظمة معينة، وأهداف تلك المنظمة هي التي قادته إلى إيجاد تعريف للفعالية. حيث عرفها برنارد على أنها "درجة تحقيق المنظمة لأهدافها أو لغرضها" أو: "أنها عملية تحقيق الأهداف الرسمية المحددة للمنظمة"، وفي تعريف مشابه ولكن أكثر تفصيل يعرفها آخر بأن الفعالية هي قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها في عدة أشكال منها زيادة حجم المبيعات والحصتها السوقية ورضا الزبائن وتنمية الموارد البشرية وتحقيق النمو.

وكلما كانت المخرجات أكثر إسهاما في تحقيق الأهداف كانت المنشآت أكثر فعالية، وبتعبير آخر يمكن القول أن الفعالية هي مقياس لمدى استغلال المشروع لموارده لتحقيق مجموعة من النتائج، وتتحقق الفعالية بأعلى النتائج مع أقل تكلفة ممكنة للموارد .فالفعالية تركز على النتائج، بينما تتمحور الكفاءة على العمليات التي تحقق هذه النتائج، كما يشار إلى أن الاهتمام بالفعالية لا ينتقص من قيمة الكفاءة، وأن النجاح والبقاء والنمو من الممكن تحقيقه فقط عبر تكامل المفهومين، ويعتبر برنارد شيستر أول من قام بغرس مفهوم الفعالية بينما يعد بيتر دراكر هو من اهتم بهذا المفهوم، وقدمه بإطار متكامل.

– الجودة: هناك عدة تعاريف للجودة منها: تعرف الجودة على أنها مجموعة من المواصفات والخصائص لمنتوج أو لخدمة، والتي تولد القدرة لإشباع الحاجات المعلنة أو الضمنية، أي أن الجودة هي المجموع الكلي للمزايا والخصائص التي تؤثر على قدرة المنتوج أو الخدمة على تلبية حاجات معينة . ويرى ديمنج أن الجودة توجه إلى احتياجات المستهلك الحالية والمستقبلية ويرى Juran أن الجودة هي كفاءة الاستعمال، الجودة هي مجموعة الخصائص لسلعة أو خدمة التي تؤدي إلى قدرتها على تحقيق رغبات مفترضة أو معلنة، وهي أيضا "ملائمة الخدمة لمقابلة الاحتياجات المطلوبة أو تفوقها عند الاستخدام من قبل الزبون

أما المعهد الوطني الأمريكي للمعايير يعرفها كما يلي: "الجودة هي جملة السمات أو الخصائص للسلعة أو الخدمات التي تجعلها قادرة على الوفاء باحتياجات معينة.

كما أن جودة الخدمات المصرفية تستمد صعوبة جودة الخدمات المصرفية من الخصائص العامة المميزة للخدمات قياسا على السلع المادية، وتميل غالبا التعريفات على أنها: خلو الخدمة المصرفية من أي عيب أثناء إنجازها، نتيجة الحكم المتعلق بتوقعات الزبون أو العميل المدركة عن الخدمة البنكية والأداء الفعلي لها.

خامسا: العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة:

يمكن تلخيص أهم العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة فيما يلي:

1. **العوامل الداخلية:** هي التي تؤثر على أداء المؤسسة، حيث يمكن التحكم فيها والسيطرة عليها من خلال الشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهم العوامل نجد:
   - ✓ الرقابة على التكاليف؛

- ✓ الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة؛
- ✓ إدارة السيولة؛
- ✓ المؤشرات الخاصة بالربح.

2. **العوامل الخارجية:** تواجه المؤسسة عدة متغيرات خارجية تأثر على أدائها المالي وربحيتها، حيث يصعب على إدارة المؤسسة التحكم والسيطرة على هذه التغيرات وكل ما يمكن عمله توقع الآثار والنتائج المستقبلية لهذه التغيرات ومحاولة إعداد الخطط البديلة لمواجهتها في الظروف الغير متوقعة ومن أهم التغيرات نجد:

- ✓ التغيرات التكنولوجية والعملية المؤثرة على نوعية الخدمات؛
- ✓ السياسة المالية والاقتصادية للدولة؛
- ✓ القوانين والتعليمات والإجراءات التي تطبق على المؤسسات ومنافسة المؤسسات الأخرى العاملة في نفس القطاع[18].

سادسا: تقييم الأداء في البنوك التجارية

تتفق معظم التعريفات التي قدمت لتقييم الأداء في البنوك التجارية على أنه الوظيفة الإدارية التي تعني الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر، حيث تشمل عدة إجراءات يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من النتائج أنها تتحقق على النحو المرسوم، وبأعلى درجة من الكفاءة. ويختلف تقييم الأداء في البنوك التجارية بحسب المستوى الذي يتم فيه التقييم بأدائها وتتمثل هذه المستويات أساسا في:

1. المستوى القومي: في هذا المستوى يظهر جليا دور البنوك التجارية في توفير الموارد التمويلية اللازمة للاقتصاد القومي، باعتبارها عصب الحياة الاقتصادية في المجتمع الاقتصادي.

2. المستوى القطاعي: يتضمن هذا المستوى الجهاز المصرفي بأكمله وعلى رأسه البنك المركزي، ويتم تقييم أداء البنوك التجارية في هذا المستوى من ناحية تناسق قرارات السلطات النقدية القائمة على أمور هذه البنوك والسياسات النقدية والائتمانية المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدي.

3. مستوى البنك التجاري في حد ذاته: حيث تركز فيه الإدارة البنكية على تحقيق الأهداف المخططة والمرسومة لها، من تنظيم للربحية وتحقيق التحسن والرشد في أداء الخدمة، كما تضع البنوك عدة مؤشرات أو نسب مالية تكون قادرة على تقييم أدائها، وتمكن هذه المؤشرات إلى حد كبير من التعبير على المستويات الثلاثة السابقة.

والأغراض المرادة من عملية تقييم الأداء متعددة نذكر منها:

- ✓ التأكد من تنفيذ الغايات الرقمية القياسية التي تحتويها الخطط الموضوعة من طرف البنك التجاري في الوقت المناسب؛
- ✓ الرقابة على وصول البنك لتنفيذ أهدافه من خلال الرقابة عى كفاءة أدائه، وممارسة مختلف الأعمال بكفاءة مختلفة، من خلال استخدام الموارد المتوفرة أفضل استخدام ممكن؛
- ✓ تقييم النتائج وهذا يعني الكشف عن التطورات والاتجاهات التي وضحها أداء البنك الفعلي، ومدى انسجامها مع الاتجاهات المستهدفة، مع ضرورة التعرف على نواحي القصور في الأداء وبيان أسبابه وتحديد المسؤولين عنه، بما يمكن من تصحيح هذه الأخطاء مستقبلا.

نذكر في الأخير نكد أنه في البنوك التجارية يمكن تقييم الأداء الكلي للبنك ككل أو أداء العاملين أو تقييم أداء الخدمة كل خدمة على حدا[19].

المحور الثالث: واقع الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية في البنوك الجزائرية ودوره في تحسين الأداء المالي

أولا: متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية في القوائم المالية للبنوك[20]:

نظرا لنشاط البنوك المتميز على مختلف المؤسسات الأخرى، فقد خصصت اللجنة الدولية المعيار رقم 30 والمتعلق بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة لها، والذي أصدر أول مرة سنة 1989، وبما أن كل المعايير المحاسبية تخضع باستمرار للدراسة والتقييم في ضوء التطورات الاقتصادية والمالية وامكانيات الفترة، حيث تم معالجة بعض المصطلحات كما تم معالجة الفقرة رقم 24 والفقرة 25 من المعيار في سنة 1998 وتمت التعديلات بالإشارة إلى المعيار رقم 25 الذي يتناول الاستثمارات وأيضا بموجب ما تضمنه المعيار رقم 39 الخاص بالأدوات المالية، كما تم تعديل الفقرات 50،51، 27، 26 من المعيار، مع الإشارة إلى المعيار رقم 10 الأمور الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، وأيضا ما جاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم 37

ومن المعروف أن المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 قد أخذ وقت كبير لإصداره في الشكل النهائي وأصبح مطبقا بداية من يناير 1991 بعد أن تم التصديق عليه عام 1990.

حيث جاء بعد اصدار هذا المعيار مسودتين تحت رقم: 29 و34 وكما سبق الإشارة فإن البنوك تخضع أيضا لمتطلبات الإفصاح وفقا لمعايير محاسبية أخرى مثلا: رقم 1 رقم 7 رقم 24 رقم 32 رقم 39، يبقى المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 الأساس في مجال الإفصاح بالنسبة للنشاط المصرفي، ولقد ركز المعيار على جميع التفاصيل الخاصة بالمواضيع التالية:

- ✓ السياسات المحاسبية؛
- ✓ قائمة الدخل؛
- ✓ الميزانية وخارج الميزانية؛
- ✓ خسائر القروض والسلفيات؛
- ✓ المخاطر المصرفية العامة؛
- ✓ الأصول المرهونة كضمانات وأنشطة الأمانة؛
- ✓ العمليات مع الأطراف ذات العلاقة.

وقد تم إصدار المعيارين 32 و39 كمعيارين منفصلين ولكنهما يطبقان عمليا بصيغة واحدة، ويرسي المعيار 39 مبادئ الاعتراف والقياس لأنهما يتناولان ظاهرة محاسبية واحدة والإفصاح عن المعلومات المتصلة بالأدوات المالية في القوائم المالية ويزيد بدرجة كبيرة في استخدام محاسبة القيمة العادلة وخاصة في جانب الأصول من الميزانية العمومية، ورغم إدخال هذا المعيار حيز التنفيذ إلا أن الهيئات الواضعة للمعايير لا تزال تتدارس مزايا وعيوب إدخال محاسبة القيمة العادلة والمخاطر المرتبطة بها، وخير دليل التعديلات الحاصلة عليه بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

تجدر الإشارة إلى أن معايير الإبلاغ المالي تستند على الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة، نشير أنه في 18 أوت عام 2005 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 الأدوات المالية ليعوض المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 وأيضا بعض نقاط المعيار الدولي رقم 32 والذي يصبح نافذ المفعول ابتداء من 1/1/ 2007 وبعد ذلك التاريخ أو بعده، وعندما يصبح المعيار الدولي 7 نافذ المفعول يتوقف تطبيق متطلبات الإفصاح الواردة في المعيارين 30و32 الغرض من هذا المعيار هو إلزام الكيانات بتقديم إفصاحات في قوائمها المالية تمكن المستخدمين من تقييم:

- ✓ أهمية الأدوات المالية بالنسبة لمركز الكيان المالي وأدائه؛
- ✓ طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية المعرض لها الكيان وكيف يدير الكيان تلك المخاطر

ويشمل IFRS 7 بعض متطلبات الإفصاح التي كانت موجودة سابقا في المعيار الدولي 30 والمعيار الدولي 32 أي يستند لنفس الإطار المفاهيمي نشير إلى أن هذا المعيار قدم الخطوط العريضة لعرض الأدوات المالية مع ترك بعض المرونة في طريقة العرض وكذا ترك بعض الحرية في عرض التفاصيل المقدمة في القوائم المالية.

ثانيا: الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ودوره في تحسين الأداء المالي للبنوك

يمكن للإفصاح المحاسبي حسب معايير المحاسبة الدولية أن يساهم في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية من خلال زيادة فعالية وكفاءة البنوك من حيث موثوقية القوائم المالية التي تقوم المؤسسات بإصدارها والتي تعتبر من أهم مدخلات البنوك والتي تعطي صورة صادقة وعادلة وموثوقة للمؤسسات التي تتعامل مع البنوك، وبالتالي فإن هذا من شأنه أن يسهل عمل البنوك وبالتالي الوصول إلى الأهداف المرجوة بكل كفاءة وفعالية ومنه تحسين أداء البنوك هذا من جهة.

من جهة أخرى فإن الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية للبنوك التجارية يعتبر وسيلة اتصال فعالية وناجحة للبنوك التجارية بالعالم الخارجي ومع المتعاملين ككل، ومن شأنه أن يرفع من قيمة البنوك التجارية في السوق خاصة الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية والذي من شأنه أن يساهم في زيادة فعالية وكفاءة البنوك التجارية، حيث يعتبر الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية استغلال جيد وواضح للموارد المتاحة للبنوك من خلال الطرق المحاسبية المتاحة ومن شأنه أن يدر على البنوك بعوائد مالية كبيرة ويبعده على الهدر الغير متحكم فيه للموارد المالية، كل هذا من شأنه أن يزيد من فعالية البنوك التجارية.

تجدر الإشارة أن اعداد القوائم المالية للبنوك التجارية وفق معايير المحاسبة الدولية من شأنه أن يزيد من جودة هذه القوائم المالية من خلال خلوها من عيوب يمكن ان تسيئ للبنك لا تكون محل توقعات العملاء والأطراف الخارجية للبنك.

خلاصة:

تعتبر البنوك التجارية من أهم مكونات عجلة التنمية الاقتصادية في أي دولة، وهذا ما يجعل الدول تعول عليها لإنجاح الاقتصاد بصفة عامة، إلى أن البنوك التجارية في الآونة الأخيرة تواجه مشكلة فقد الثقة من قبل الأطراف الخارجية والمتعاملين مع البنك، لذلك وجب على هذه البنوك الاعتماد على السياسات والطرق المحاسبية العالمية التي من شأنها أن تساهم في زيادة ثقة المتعاملين مع البنك، من بين هذه الطرق هو الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية، حيث يساهم الإفصاح المحاسبي وفق معاير المحاسبة الدولية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية من خلال زيادة فعالية وكفاءة هذه البنوك من جانب المساعدة في الوصول إلى الأهداف المرجوة بأقل التكاليف والجهد.

الهوامش والإحالات:

[1] أمين السيد أحمد لطفي، "نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي"، الدار الجامعية، الجزء الأول، الإسكندرية 2006، ص 489.

[2] محمد مبروك ابو زيد، "المحاسبة الدولية وإنعكاساتها على الدول العربية"، دار إيتراك، القاهرة، 2005، ص 578.

[3] أحمد زغدار ومحمد سفير، "خيار الجزائر بالتكيف مع متطلب الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية"، مجلة الباحث، العدد7، ورقلة 2009. ص83.

[4] خالد الخطيب، "الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العلمة الفلسطينية في ظل معيار المحاسبي الدوري الأول"، مجلة جامعة دمشق – المجلد الثلمن العدد 02، 2002، ص 156.

[5] عادل نقموش، "دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرار الاستثمار في الأسواق المالية- حالة بورصة الجزائر-"، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2009، رسالة ماجستير تخصص محاسبة ومالية غير منشورة. ص 19.

[6] الشيرازي، عباس مهدي، "نظرية المحاسبة"، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1991، ص 212.

[7] مجدي احمد الجعبري، متاح على: rooad.net/uploads/news/ifsah.doc، 2023/01/15، ص ص 5-6.

[8] مصطفى محمد جاسم محمد السنيدي، "اثر الاندماج على الأداء المالي"، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة أعمال MBA/ /محاسبة/ قسم إدارة الأعمال، 2015، ص ص31-32 .

[9] ملاط سمية، مزوزي ميلودة، "اثر القيمة العادلة على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية –ادرار-، 2021/2020، ص06 .

[10] التجاني إلهام، شعوبي محمد فوزي، "تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية -دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي للفترة 2005"، 2011، مجلة أبحاث اقتصادية، ص 19.

[11] د.نسرين قطاع، د.علي حبيش، "اثر النظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 22، جامعة البويرة –الجزائر-، 2020، ص498 .

[12] ديلمي بشرى، سالمي مروة، "قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية"، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2021/2020، ص18 .

[13] بن دحو محمد، بكراوي محمد زكريا، "مؤشرات ونماذج قياس الأداء المالي في البنوك الخاصة في الجزائر، 2000-2018"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية ادرار، 2021/2020، ص08 .

[14] دادن عبد الغني، "قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص ص34-35 .

[15] بن عياش ليلية، بوالوارت منى، "محددات الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-، 2021/2020، ص26.

[16] نويزي خديجة، "دور أدوات مراقبة التسيير الحديثة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2016/2015، ص ص38-40.

[17] لعراف زاهية، "تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-"، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، 2019-2020، ص ص 23-27.

[18] عيسى سيهام، عيسى يونس،" تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية"، مذكرة نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2017/2016، ص ص21-22 .

[19] "الرقابة وتقييم الأداء في البنوك التجارية"، متاح على:

http://thesis.univbiskra.dz/1243/4/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B5%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A.pdf

[20] بن فرج زوينة، "متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق معايير المحاسبة الدولية –دراسة ميدانية لبعض البنوك التجارية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد رقم 15، 2015، ص ص 61-63.